

أحلام اللامي: البرلمان المقبل يجب أن يكون مجلساً تشريعياً وليس استعراضياً



أكدت المرشحة عن "ائتلاف دولة القانون" أحلام اللامي أن ترشيحها جاء بسبب التماسك الكبير في كتلة "دولة القانون" داخل مجلس النواب، مشيرةً إلى أن معاناة المحامين العراقيين كانت الدافع الرئيسي لها للترشح، وفيما شدد على أن، البرلمان المقبل يجب أن يكون مجلساً تشريعياً وليس استعراضياً.

وقالت اللامي في تصريحات تابعاها "المطلع"، إن: "ترشيحي مع دولة القانون جاء لأنها كتلة متماسكة في مجلس النواب"، وأضافت أن: "معاناة المحامين كانت وراء رغبتها في دخول البرلمان، معلنةً نيتها العمل على تشريع قوانين تعالج مشاكل هذه الشريحة".

وفيما يتعلق بأبرز المشاكل التي يعاني منها المحامون، أشارت اللامي إلى "الأعداد المتزايدة للمحامين"، معتبرةً أن: "النزيف المستمر" ناتج عن زخم الكليات الأهلية، بعضها يرتبط بالسياسيين.

وأكدت اللامي أن: "كل مسؤول فاشل أو مقصر هو فاسد"، مشددة على أن الشعب العراقي "بات لا يحتمل وجود مسؤولين فاشلين يتم استغلالهم من قبل الفاسدين".

وقالت: "مجلس النواب القادم يجب أن يكون مجلساً تشريعياً وليس مجلساً استعراضياً لإلقاء الخطب".

وحول مسألة الولاية الثانية لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني، قالت اللامي: "الولاية الثانية للسوداني لا تأتي بالتمنيات إنما بالاتفاقات، وأنا ملتزمة بقرار دولة القانون".

وكما تطرقت إلى مشاكل نقابة المحامين، مؤكدة أن: "مشكلتها أنها تتعامل مع مسؤولي جهات تنفيذية لا يحترمون عمل المحامي".

وقالت: "أصواتنا الانتخابية لا تأتي عن طريق الابتزاز إنما عن طريق المحبة وثقة المحامين ومن يساندنا".

وفيما يتعلق بالاستثمار السلبي، أشارت اللامي إلى أنه: "يعد من أبرز المشاكل التي يعاني منها المواطنون في بغداد وباقي المحافظات"، مؤكدة أن: "استثمارات جامعة التراث خنقت أغنى شارع بغداد، وضيق على نقابة المحامين وسائر المواطنين".

وأعلنت عن خططها للعمل على "قانون الاستثمار" في حال وصولها إلى البرلمان، معتبرةً أن: "هذا القانون زاد من رؤوس أموال المستثمرين، لا أكثر".

وكما تناولت قضية شراء أصوات الناخبين، معتبرةً أن: "ذلك يعود إلى عدم الثقة بين الناخب والمرشح"، وأضافت: "ما بينهما سماسرة يظهران في كل انتخابات".

وفي ختام تصريحاتها، قالت اللامي: "ليس من حق الناخب الذي يبيع صوته أن يُحاسب المرشح الفائز في مجلس النواب مستقبلاً".

و كما أكدت أن: "السلطة القضائية داعمة لنقابة المحامين، والعلاقة بينهما تكاملية"، مشيرةً إلى أنها ستعمل على "قوانين داعمة للقضاء".